

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/13
29 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥١١ لمجلس الأمن، التي عقدت في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، بشأن نظر مجلس الأمن في البند المعنون "الحالة في بوروندي"، أدى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في بوروندي. وهو يدين مصرع وزير الطاقة والمناجم وعمدة بوجومبورا السابق على يد متطرفين، ويعرب عن استيائه لما حدث بعد ذلك من عمليات قتل لسكان كثيرين، لأسباب عرقية، مما أدى إلى فرار الآلاف من مساكنهم. ويؤكد المجلس أنه لا جدوى من الالتجاء إلى العنف، ويدين أنشطة العناصر المتطرفة التي تحاول زعزعة استقرار البلد وتهديد المنطقة بكمالها. ويشجع المجلس كافة الدول على اتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير ترمي إلى منع هذه العناصر من السفر إلى الخارج ومن تلقي أي نوع من أنواع الدعم. ويؤكد المجلس من جديد تصميمه على مساعدة اتفاقية الحكم المبرمة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي تشكل أحکامها إطاراً مؤسسيّاً للمصالحة الوطنية الازمة. ويدعو المجلس جميع الأحزاب السياسية والقوات المسلحة وكافة عناصر المجتمع المدني إلى احترام هذه الاتفاقية احتراماً كاملاً وتغفيضها في جو من الحوار والاعتدال والتوفيق بين وجهات النظر.

"ويحيث مجلس الأمن جميع الأطراف على العمل معاً من أجل مواصلة الحوار. وهو يشدد على الحاجة الماسة إلى القيام، وفقاً لاتفاقية الحكم، بتنظيم مناقشة وطنية بمشاركة جميع عناصر الأمة بهدف تدعيم المصالحة الوطنية واستعادة الديمقراطية. ويدعو المجلس الأمين العام إلى مساعدة مختلف الأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدني على بدء هذه المشاورات الشاملة.

"ويحذر مجلس الأمن من يرتكبون جرائم في حق الإنسانية من أن كل فرد مسؤول عن جرائمه وأنه سيقدم إلى القضاء. ويحذر المجلس، على وجه التحديد، من أنه في حالة ارتکاب أفعال لإبادة الأجناس في بوروندي، فإنه سينظر في أمر اتخاذ التدابير المناسبة بهدف القيام، بموجب القانون الدولي، بمقاضاة كل شخص يكون قد اقترف أفعالاً من ذلك القبيل.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد رأيه القائل بأن تصور الإفلات من العقاب يمثل مشكلة أساسية في بوروندي، وهي مشكلة تعرض أمن البلد لخطر بالغ. والمجلس يعرب مرة أخرى عن

* 9509014 *

شدة قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق وصارخة للقانون الإنساني الدولي في بوروندي.

"ويشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدى به رئيس مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/10) والذي شدد فيه مجلس الأمن على أمور منها الدور الذي يمكن أن تؤديه في بوروندي لجنة دولية للتحقيق في محاولة انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وفي المذابح التي أعقبتها. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، على سبيل الاستعجال، تقريراً عن الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل إنشاء لجنة تحقيق نزيحة.

"ويؤيد مجلس الأمن اتخاذ تدابير لاستعادة سيادة القانون وتحسين أداء الجهاز القضائي. وهو يؤيد أيضاً تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة. ويبحث المجلس الدول على تقديم تبرعات مالية لهذه المشاريع إما مباشرة أو عن طريق صندوق استئماني ينشأ لهذا الغرض.

"ويساند مجلس الأمن مفهوم الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما قرره من تعزيز العمل، ويرحب بإيفاد الخبراء.

"ويشيد مجلس الأمن بالإجراءات التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية. ويطلب إلى المنظمة وأعضائها في المنطقة دون الإقليميةمواصلة استخدام نفوذهم للمساعدة في استقرار الحالة في بوروندي. ويطلب المجلس أيضاً إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة، الامتناع عن إمداد العناصر المتطرفة التي تحاول زعزعة الاستقرار في بوروندي بالأسلحة أو السماح بنقلها إليهم، والامتناع عن إيوائهم أو تقديم أي مساعدة أخرى إليهم.

"ويدرك مجلس الأمن الترابط الوثيق بين مختلف المشاكل الإنسانية والسياسية في المنطقة بأكملها، كما يدرك احتمال حدوث اضطرابات لاحقة. ومن ثم، فإنه يؤكد من جديد تأييده لعقد مؤتمر إقليمي بشأن السلم والاستقرار والأمن، ويدعو بلدان المنطقة إلى عقد مثل هذا المؤتمر على سبيل الاستعجال.

"وسوف يبقى مجلس الأمن المسألة قيد النظر. كما سينظر المجلس في أمر اتخاذ اللازم حسب مقتضيات الحال".

— — — — —

S/PRST/1995/13

Arabic

Page 3